

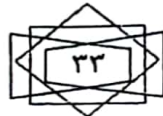
الفصل الثاني

التطورات السياسية والاقتصادية في سوريا ولبنان وإمارة شرق الأردن

(١٩٢٠ - ١٩٤٦)

د. الميثاق الوطني ١٩٤٣ :

صعدت القوى الوطنية في لبنان مسغف مطالبها من الإدارة الفرنسية ، إذ اتفق بشارة الخوري ورياض الصلح ، على إيصال وثيقة مدونة تحت مسمى (الميثاق الوطني) ، وأصدرا بياناً عُرف باسم بيان الاستقلال في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ ، وكان هذا البيان هو دليل عمل ، وخطة مستقبلية لإدارة الدولة بعد تحقيق الاستقلال^(٥١) ، وبمشاركة كل الأطراف اللبنانية ، ثم أقدم مجلس النواب على تعديل الدستور ، ولا سيما المواد الخاصة بسياسة الانتخاب الفرنسية ، وهذا الأمر لا شك أغاض فرنسا ، فعملت على اتخاذ إجراءات قسرية رادعة نفذها المندوب السامي الفرنسي الجنرال (هيلو) فأمر باعتقال بشارة الخوري رئيس الجمهورية ، ومعه الوزراء وعدد من النواب ، وعين أميل أده رئيساً للجمهورية ، وأعلن الأحكام العرفية ، وتعطيل المجلس النيابي ، وبذلك ولدت هذه الإجراءات ردود فعل غاصبة ، واندلعت المظاهرات في بيروت وبقية المدن اللبنانية الأخرى ، ووجهت ضغوطاً على حكومة دبعول الذي أسرع باحتواء الموقف بإبدال المندوب السامي ، وإعادة كاترو إلى منصبه السابق ، الذي استطاع أن ينخل بتفاهات جديدة مع الحكومة اللبنانية^(٥٢) ، ومن ضمنها تسليم الصلاحيات التشريعية والإدارية إلى الحكومة اللبنانية وذلك في كانون الثاني ١٩٤٤ ، على شرط أن تكون هذه التفاهات على وفق اتفاقات خاصة مع الجانب الفرنسي ، وبذلك تحققت خطوة مهمة هي الاعتراف الفرنسي باستقلال دولة لبنان ، إذ تم تسليم سلطة الكمارك والأمن العام والشركات ذات الامتيازات ورقابة المطبوعات وغيرها إلى السلطات اللبنانية ، كما سلمت في الوقت ذاته عدداً من فرق الجيش اللبناني التي كانت تابعة للإدارة العسكرية الفرنسية إلى السلطة اللبنانية وذلك في الأول من آب ١٩٤٥ ، وحتى صدور قرار جلاء القوات الفرنسية من لبنان في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ ، وبذلك أصبحت لبنان مستقلة سياسياً ، ودولة ذات سيادة كاملة على أراضيها ومواردها^(٥٣) ، ثم انضمت بعد ذلك إلى جامعة الدول العربية ، وعضواً في عدد من الهيئات والمنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة .



ثالثاً : إمارة شرق الأردن (١٩٢١ - ١٩٢٦) : *مصادر كبرى إلى منبع تاريخ الامارة*
١. إمارة شرق الأردن بعد الحرب العالمية الأولى :

تقع شرق الأردن ضمن الحدود الطبيعية لسوريا في عهد الحكومة الفيصلية (١٩١٨ - ١٩٢٠) ولكن بعد سقوط حكومة فيصل في أعقاب معركة مهملون ٢٤ تموز ١٩٢٠ ، وإصدار قرار مجلس الخلفاء بعد مؤتمر سان ريمو بفرض صك الانتداب على المنطقة ، إذ كانت من حصنة بريطانيا الانتداب على فلسطين وشرق الأردن ، وعند وصول المندوب السامي البريطاني أكد على أن الحكومة البريطانية عارمة على فصل شرق الأردن عن فلسطين ومنحها الحكم الذاتي ، وتمارس سلطاتها بإرشاد المستشارين البريطانيين ، وتعيين محالين محلية وجماعية في المدن الأردنية الكبرى ^(٥٧) .

في ١١ نيسان ١٩٢١ ، خلف الأمير عبد الله بن الحسين بتشكيل أول حكومة أردنية ، وكان يطلق على رئسها اسم (الكاتب الإداري) ، وشغل (جولوس آراميس) مهام المعتمد السامي في الإمارة ، مع سبعة مستشارين سياسيين لمساعدة الأمير في الإشراف على تنظيم عمل الحكومة ، وكانت أغلبية موظفي الإدارة الأردنية الأولى هم من أعضاء حزب الاستقلال السوري الذين تركوا سوريا وطردها منها بأوامر السلطات الفرنسية ^(٥٨) .

هنا نذكر قدّمت الحكومة البريطانية طلباً إلى عصبة الأمم في ١٦ أيلول ١٩٢٢ مفاده : استثناء إمارة شرق الأردن من جميع أحكام صك الانتداب الصائبر في ٢٣ تموز ١٩٢٢ ، والخاص بتنفيذ وعد بلفور حول إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وبعدها أعلنت بريطانيا اعترافها الرسمي بحكومة الأمير عبد الله على إمارة شرق الأردن ، على شرط أن تكون الحكومة دستورية وترتبط فيما بعد بمعاهدة لتنظيم العلاقات مع بريطانيا ^(٥٩) .

صادقت عصبة الأمم على المُنكَرَة البريطانية في ١٦ أيلول ١٩٢٢ ، وبعدها وجّه تشرشل وزير المستعمرات ، رسالة يدعو فيها الأمير عبد الله بن الحسين لزيارة لندن ، بهدف إجراء المباحثات بشأن القضية الخاصة بشرق الأردن ^(٦٠) ، ووصل الأمير عبد الله إلى لندن في تشرين الأول ١٩٢٢ ، ورافقه في الزيارة المستشاران علي رضا الركابي ، ومحمد الأنشي ، والمعتمد البريطاني جون فليبي في عمان ، وقد تولّى المفاوضات عن الجانب البريطاني جلبرت كلايتون ، وهو من كبار الموظفين في وزارة المستعمرات ، وقد لخص الأمير مطالبه بالاستقلال التام لإمارة شرق الأردن ، ومن ثم الحصول

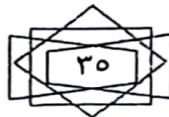
على مذهب علي الدين (١١)، هذا الطلب واحده بريطانيا بالرفس ، لم أرسلت رسالة إلى حكومة الأمير عبد الله في ١٨ كانون الأول ١٩٢٢ ، مستمونها ، أن الحكومة البريطانية ترى أن الوقت ليس مناسباً لمبدع الإمارة الاستقلال (١٢)

اشتراطت الحكومة البريطانية على حكومة شرق الأردن شروطاً محددة كأساس لعقد اتفاقية معهم وهذه الشروط هي الآتية (١٣) :

١. تأجيل الاعتراف البريطاني بحكومة مستقلة في شرق الأردن حتى انتهاء أعمال مؤتمر لوزان .
 ٢. تأجيل موضوع البحث في عقد اتفاقية بين بريطانيا وشرق الأردن إلى موعد لاحق .
 ٣. وعد وزير المستعمرات بتسريع برفع المطالب الأردنية إلى الحكومة البريطانية للنظر في الموضوع .
- لم يتوصل الحاسان الأردني والبريطاني إلى صيغة اتفاق بينهما ، ففي ٢٥ ايار ١٩٢٣ ، وصل هيربرت صموئيل إلى عمان ، وأدلى بتصريح سياسي أوضح فيه : أن الحكومة البريطانية سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن تحت حكم سمو الأمير عبد الله بن الحسين ، شرط موافقة مجلس الغصبة أولاً ، وأن تكون الحكومة دستورية وتفي بالتزاماتها تجاه الحكومة البريطانية وذلك عن طريق إبرام معاهدة معها ثانياً - (١٤) .

في ضوء تطورات الموقف السياسي البريطاني في الإمارة ، شكّل الأمير عبد الله لجنة مختصة من ممثلي الإمارة ، مهمتها وضع قانون انتخابي ليكون الأساس في تشكيل المجلس النيابي للإمارة ، وواجه هذا الإجراء رفض من الحكومة البريطانية ، إلا أن تواصل الضغط الشعبي على تحقيق هذا المطلب ، جعل الحكومة البريطانية توافق على وضع قانون أساسي (دستور) ولكن تحت إشرافها ، وحصلت على موافقة الأمير على ذلك ، وقد حصر هذا القانون السلطات التشريعية والإدارية بالمجلس ، على شرط إسناده من مجلسين تنفيذ وتشريعي (١٥) .

جدير بالإشارة أن طبيعة إدارة الأمور المالية والإدارية والعسكرية والعلاقات الخارجية كان يديرها من الناحية الفعلية المندوب السامي البريطاني في عمان ، إذ إنها تُقدّم المساعدات المالية للإمارة ، بسبب ضعف مواردها الاقتصادية ، كما أن أغلب موظفي الجهاز الإداري هم من البريطانيين ، والجدول رقم (١) يوضح ذلك (١٦) .



جدول رقم (١)

المساعدات البريطانية المقدمة إلى حكومة إمارة شرق الأردن^(١٧).

السنة المالية	المبلغ بالدينار الأردني
١٩٢٢ - ١٩٢١	١٨٩,٠٠٠
١٩٢٣ - ١٩٢٢	٩٠,٠٠٠
١٩٢٤ - ١٩٢٣	١٥٠,٠٠٠
١٩٢٥ - ١٩٢٤	١٧٧,٥٧١
١٩٢٦ - ١٩٢٥	١٠٣,٩٥٧
١٩٢٧ - ١٩٢٦	٦٦,٠٠٠
١٩٢٨ - ١٩٢٧	٤٥,٠٠٠
١٩٢٩ - ١٩٢٨	٤٠,٠٠٠

وفي إطار تنظيم الجيش والقوات المسلحة في الإمارة ، لم تخوله بهذا الإجراء بل سمحت بتشكيل ما يُعرف باسم (القوة الميمنة) ، إذ وفرت لها الآليات العسكرية ودُعِمت بالإسناد البريطاني المباشر ، وكانت هذه القوة هي الأساس في تشكيل الجيش الأردني الذي عُرف باسم (الجيش العربي) ، إذ احتوى على عناصر من الضباط والجنود من فلسطين وسوريا والعراق فضلاً عن أفراد من إمارة شرق الأردن ، لما بشأن علاقاتها الخارجية مع بلدان جوارها الجغرافي فقد أخذت بريطانيا على عاتقها تسوية مشكلاتها مع فلسطين وسوريا وسلطنة نجد والحجاز بعد عقد سلسلة من الاتفاقيات بهذا الخصوص^(١٨).

ب. اتفاقية عام ١٩٢٨ الأردنية - البريطانية :

بعد تسوية ومطالبة بريطانيا تجاه الأمير عبد الله بشأن موضوع الاستقلال والحكم الذاتي لشرق الأردن ، والذي تزامن مع غضب شعب إمارة شرق الأردن ومقتة للإجراءات البريطانية والتي عدّها إجراءات شكيكية لا تُلبّي طموحاته في الاستقلال الفعلي ، وبعد مفاوضاتٍ عدّة ، توصل الطرفان الأردني والبريطاني إلى توقيع اتفاقية في ٢٠ شباط ١٩٢٨ في القدس ، وقعها عن الجانب الأردني حسن أبو الهدى رئيس المجلس التنفيذي ، وعن الجانب البريطاني الفيلد مارشال لورد بلومر

(المندوب السامي للإمارة)^(١١) ، ومما يُشار إليه أن هذه الاتفاقية قيدت إمارة شرق الأردن بقيود ثقيلة إذ نصّت على احتفاظ بريطانيا بإدارة الشؤون الخارجية والقضائية والرقابة الاقتصادية ، كما أعطت لبريطانيا الحق بإنشاء قواعد عسكرية دون تحديد المدن الأردنية ، وربطت قوانين البلاد وتشريعاتها بنظام الانتداب^(١٢) .

ولغرض تطبيق بنود هذه الاتفاقية وإدخالها حيّز التنفيذ، لا بُد من أن تأخذ الإطار الدستوري ، ولذا لزم بتشريع القانون الأساسي (الدستور) الذي صدر في ١٦ نيسان ١٩٢٨ ، والذي حدّد الهوية السياسية للإمارة ، وأنّ السلطة التشريعية مَخوْلة للأمير عبد الله وإلى ورثته من الذكور من بعده ، يعاونه مجلسان تنفيذي من (٥) أعضاء ، وتشريعي من (١٦) عضواً ، يُنتخبون على أساس التمثيل النسبي لسكّان الإمارة بما فيهم الأقليات الدينية والعرقية ، وعلى هذا الأساس تمّت المصادقة على الاتفاقية في ٤ حزيران ١٩٢٩^(١٣) .

رفضت الأوساط الشعبية والوطنية في إمارة شرق الأردن هذه الاتفاقية ، وعدّتها شكلاً آخر من أشكال السيطرة الاستعمارية ، ولذلك بدأت أساليب المواجهة ، فكانت البداية تشكيل الأحزاب السياسية لتكون ممهّدة في تنظيم العمل السياسي والتأسيس لقيام سلطة تشريعية قائمة على أساس الانتخابات ، بعد تشكيل مجلس نيابي يمثّل الشعب ، فكانت الأحزاب التي وافق الأمير عبد الله على تشكيلها حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني ، وحزب الحر المعتدل ، وحزب التضامن الأردني^(١٤) .

ج. إمارة شرق الأردن حتى إعلان تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية :

توالى انعقاد المؤتمرات الوطنية ، إذ انعقد المؤتمر الوطني الثاني في ١١ آذار ١٩٢٩ ، والثالث في ٢٥ آيار ١٩٣٠ ، والرابع في ١٥ آذار ١٩٣٢ ، وتلاه المؤتمر الوطني الخامس المنعقد في ٥ حزيران ١٩٣٣ ، وكل مطالب هذه المؤتمرات إلغاء جميع القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمصالح البريطانية في إمارة شرق الأردن والتي صادقت عليها الحكومة^(١٥) .

إلا أنّ الحكومة البريطانية لم تأخذ بهذه المطالب ، وظلّت ملتزمة بحرفيّة بنود المعاهدة ، ولم تجر عليها ميوى تعديلاتٍ طفيفة عام ١٩٣٩ ، بما فيها تعديل بعض فقرات القانون الأساسي (الدستور) ، وفي ضوء هذا التعديل شكّلت أول حكومة أردنية برئاسة توفيق أبو الهدى^(١٦) .

